

٥ - استولت اسرائيل على ٥٢ بالمئة من الاراضي المزروعة حتى نهاية العام ١٩٨٦^(٤٩)؛ حيث تم بناء المستوطنات الاسرائيلية على جزء منها، واستخدم الباقي لتمرکز الجيش الاسرائيلي.

لقد شهدت الزراعة في المناطق المحتلة عدداً من التحولات الهامة، استهدفت القضاء على طابعها المستقل وربطها بالزراعة الاسرائيلية. وتنوعت وسائل تنفيذ السياسة الاسرائيلية هذه؛ فمن جهة، تمّت مصادرة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تم تقديم جزء كبير منها لبناء المستوطنات، كما حدد الحد الاقصى لاستخدام المياه في الري، بحيث لا يمكن استصلاح اراضٍ جديدة، ووضعت اسرائيل قيوداً عديدة على تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل اسرائيل، كما حاربت المحاصيل الزراعية التقليدية ووضعت اوامر مباشرة لضرب، وتجميع، المحاصيل المنافسة للزراعة الاسرائيلية. وتبعاً لذلك، وُجّهت الزراعة نحو المحاصيل التي تلعب دوراً تكاملياً مع الزراعة الاسرائيلية، او التي يتم تصديرها الى الخارج. وبذلك ارتفعت نسبة اعتماد المناطق المحتلة على استهلاك المحاصيل الضرورية من اسرائيل^(٥٠). ولتوضيح آلية العمل التي تسير وفقها السياسة الاسرائيلية، سنتوقف قليلاً عند الخطوات التي ضربت اسرائيل بها محصول الحمضيات في غزة، علماً بأننا سنتوقف، بتفصيل أكثر، عند سياسة اسرائيل المائية، كمثال على سياسة اسرائيل الهادفة الى ضرب الزراعة المحلية في الضفة والقطاع.

مثّل محصول الحمضيات في غزة ما بين ٤٠ - ٤٥ بالمئة من اجمالي المساحة المفلوحة في غزة لغاية العام ١٩٨٠، وبلغت قيمة ناتج الحمضيات ٥٠ بالمئة من مجمل الناتج الزراعي لقطاع غزة^(٥١)، انخفضت الى ٣٤,٥ بالمئة للعام ١٩٨٤/١٩٨٥^(٥٢). وقد قلصت اسرائيل محصول الحمضيات في غزة على النحو التالي^(٥٣):

○ منع غرس أي أشجار جديدة بدون تصريح مسبق، ومنع استبدال الاشجار غير المنتجة بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الاسرائيلية التي تتشدد في منح هذه التراخيص، وكذلك منع استصلاح أي اراضٍ جديدة.

○ تطبيق أربعة أنواع مختلفة من الضرائب على محصول الحمضيات: ضريبة الأرض، وضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة التصدير. وفي المقابل، فان محصول الحمضيات في اسرائيل يتلقى دعماً كبيراً من الحكومة، مما يخلق تنافساً غير عادل بين المحصول الفلسطيني والمحصول الاسرائيلي، يؤثر في تسويق الحمضيات الفلسطينية وفي مردودها المالي.

○ غياب الدعم الحكومي، من قروض زراعية وتسهيلات في الدفع، الخ، وغياب التسهيلات المصرفية الممنوحة للزراعة الفلسطينية.

○ ضعف أسواق التصدير الى الخارج، بسبب التعقيدات الادارية الاسرائيلية، وكذلك بسبب التنافس غير العادل مع الحمضيات الاسرائيلية؛ وقد لعب اتجاه الاردن الى زراعة الحمضيات دوراً هاماً في تقليص تصدير الحمضيات عبر الاردن.

○ القيود المفروضة على التصدير الى اسرائيل، وكذلك القيود المفروضة على استخدام مياه الري.

ومن الطبيعي ان تؤدي السياسة هذه الى تراجع محصول الحمضيات، وتحوّل الزراعة الى المحاصيل التي لا يوجد لها منافس في اسرائيل. وبذلك تتجه الزراعة الفلسطينية الى التكامل مع الزراعة الاسرائيلية.